بنك الشام
CHAM BANK

المتطلبات الرأسمالية للقطاع المصرفي السوري لمواكبة تمويل إعادة الإعمار

إعداد : بنك الشام
تقديم : د. ماجد العظمة

بنك الشام
CHAM BANK

المحتوى

1. أنواع التمويلات المصرفية
2. لمحة عن تاريخ المصارف السورية
3. الوضع الراهن للقطاع المصرفي السوري
4. مؤشرات القطاع المصرفي السوري
5. زيادة الرسملة المطلوبة لمواكبة الاحتياجات التمويلية لإعادة الإعمار

أنواع التمويلات المصرفية

يمكن أن يمول القطاع المصرفي قطاع الأعمال الحالي والشركات الجديدة من خلال:

1. **التسهيلات الائتمانية بأنواعها وآجالها المختلفة وذلك لتمويل :**
   - رأس المال العامل
   - الموجودات الثابتة لاسيما الإنتاجية (كالآت والمعدات)
   - تمويل الاستهلاك لدعم السوق المحلي

2. **تمويل عمليات التجارة الخارجية TF لاسيما من خلال:**
   - الاعتمادات بالاطلاع والاعتمادات الآجلة
   - الكفالات المصرفية المحلية والخارجية

تابع ..

أنواع التمويلات المصرفية

3. تمويل الاستثمار

- الاستثمار في السوق الأولي والثانوي في أسهم الشركات المدرجة .
- صكوك وسندات الشركات من خلال الأوراق المالية
- تأسيس الشركات والاستثمار المباشر حسب التشريعات

4. تمويل القطاع الحكومي من خلال الاستثمار في السندات والصكوك السيادية

بالإضافة إلى إمكانية جذب التمويلات والاستثمارات من بنوك خارجية

لاسيما شركائها الاستراتيجيين

لمحة عن التطور التاريخي للقطاع المصرفي السوري

1. البداية.. وازدهار القطاع

2. التأميم والمصارف التخصصية تحت الشمولية الاقتصادية

3. العودة التدريجية للقطاع الخاص

1. مرحلة بداية وازدهار القطاع

امتدت هذه المرحلة من ثلاثينات القرن الماضي وحتى منتصف الستينات، وتتسم بما يلي:

- مصارف متعددة منها فروع لبنوك أجنبية / عربية.
- بنك سورية ولبنان .. بنك الإصدار حتى أوائل الخمسينات.
- إنشاء مصرف سورية المركزي (التجربة الأولى في المنطقة) عام 1953 ليكون بنك الإصدار.
- مجلس النقد والتسليف ومفوضية الحكومة لدى المصارف وضبط النظام الرقابي .
- في هذه المرحلة وصل القطاع المصرفي السوري لمرحلة متقدمة عربياً من الناحية التنظيمية والتشريعية.
- واستقلالية السلطة النقدية ورقابة على سوق القطع الأجنبي وضبط سعر الصرف دون التدخل في حرية التجارة.

2. مرحلة التأميم والمصارف التخصصية تحت الشمولية الاقتصادية

امتدت من منتصف الستينات حتى بداية الألفية الجديدة، وتتسم بما يلي:

- تأميم كافة المصارف وجعلها مملوكة للدولة.
- دمجها في مصارف تخصصية حسب القطاعات، مملوكة بالكامل للدولة وتدار من الحكومة.
- إدارة تخطيط مركزي والتبعية لوزارة الاقتصاد.
- إضعاف دور المصرف المركزي ومجلس النقد والرقابة الفعالة واستقلالية السلطة النقدية.
- اضطر قطاع الأعمال للاعتماد على مصارف دول الجوار لتمويل نشاط قطاع الخاص فيما يتعلق بتمويل عمليات التجارة الخارجية TF .

بنك الشام
CHAM BANK

3. مرحلة العودة التدريجية للقطاع الخاص

امتدت من بداية الألفية الجديدة حتى الآن وفق التطوارات التالية:

- السماح سنة 2000 بافتتاح فروع مصارف أجنبية في المناطق الحرة السورية.
- السماح سنة 2001 بتأسيس مصارف خاصة كشركات مساهمة سورية لا تزيد نسبة مساهمة غير السوريين فيها عن 49% (تم رفع النسبة ل60% لغير السوريين لكن لم يطبق فعلياً)
- ضرورة أن يكون من ضمن المؤسسين بنك شريك استراتيجي وكان من بين البنوك التي أسست من دول الجوار (لبنان والأردن) إضافة إلى مصارف من دول الخليج (السعودية – الكويت- البحرين- قطر).
- السماح سنة 2005 بتأسيس مصارف إسلامية كشركات مساهمة سورية مع منحها بالتشريع السماح بالعمل بمجال الاستثمار المباشر إضافة إلى الخدمات التمويلية.

تابع..

بنك الشام
CHAM BANK

3. مرحلة العودة التدريجية للقطاع الخاص

- السماح بتأسيس شركات تمويل أصغر Micro Finance تحول ترخيصها لمصارف.
- ترافق ذلك مع الترخيص للعديد من الخدمات الداعمة مثل شركات الصرافة والحوالات الداخلية والخارجية- شركات التأمين- شركات الخدمات المالية والاستثمار مع انطلاق سوق دمشق للأوراق المالية وهيئة الأسواق والأوراق المالية السورية.
- تأسست أول البنوك الخاصة في عام 2003 وبدأ العمل فعلياً في العام 2004 ،وأول البنوك الإسلامية في العام 2006 وبدأ العمل فعلياً في 2007.
- في العام 2010 وصل عدد كامل البنوك الخاصة 14 بنك، وافتتح بنك واحد إضافي إسلامي في العام 2023 ليصبح العدد الإجمالي 15.

تابع..

بنك الشام
CHAM BANK

3. مرحلة العودة التدريجية للقطاع الخاص

كما تتسم هذه المرحلة بما يلي:

- بقيت سيطرة المصارف العامة على الحصة الأكبر من السوق بسبب تمويلها للقطاع العام الذي له الحصة الأكبر من النتاج المحلي لاسيما في مجال النفط
- زادت مساهمة المصارف الخاصة حتى عام 2010 من السوق مع ازدياد دور القطاع الخاص التدريجي لاسيما بمجال تمويل التجارة الخارجية TF وخف اعتماد مجتمع الاعمال السوري على مصارف دول الجوار.
- مع انطلاق الثورة وبدأ العزلة المالية التدريجية للقطاع المصرفي السوري عموماً، بدأ دوره ينحسر وتنقطع أواصر التواصل مع القطاع المالي العالمي بسبب العقوبات.
- بهذه المرحلة أخذت البنوك العمل بإدارة أزمة والحفاظ على أموال المودعين وحقوق المساهمين ما استطاعت ، مع تمويل قطاع الأعمال محلياً وفق ضوابط عالية وفي ظروف عمل عالية المخاطر.
- أصبح دور القطاع المصرفي الخاص بالتعاملات الخارجية ضعيفاً جداً، حيث تم الاعتماد على شركات الصرافة والحوالات وغيرها من الأقنية.

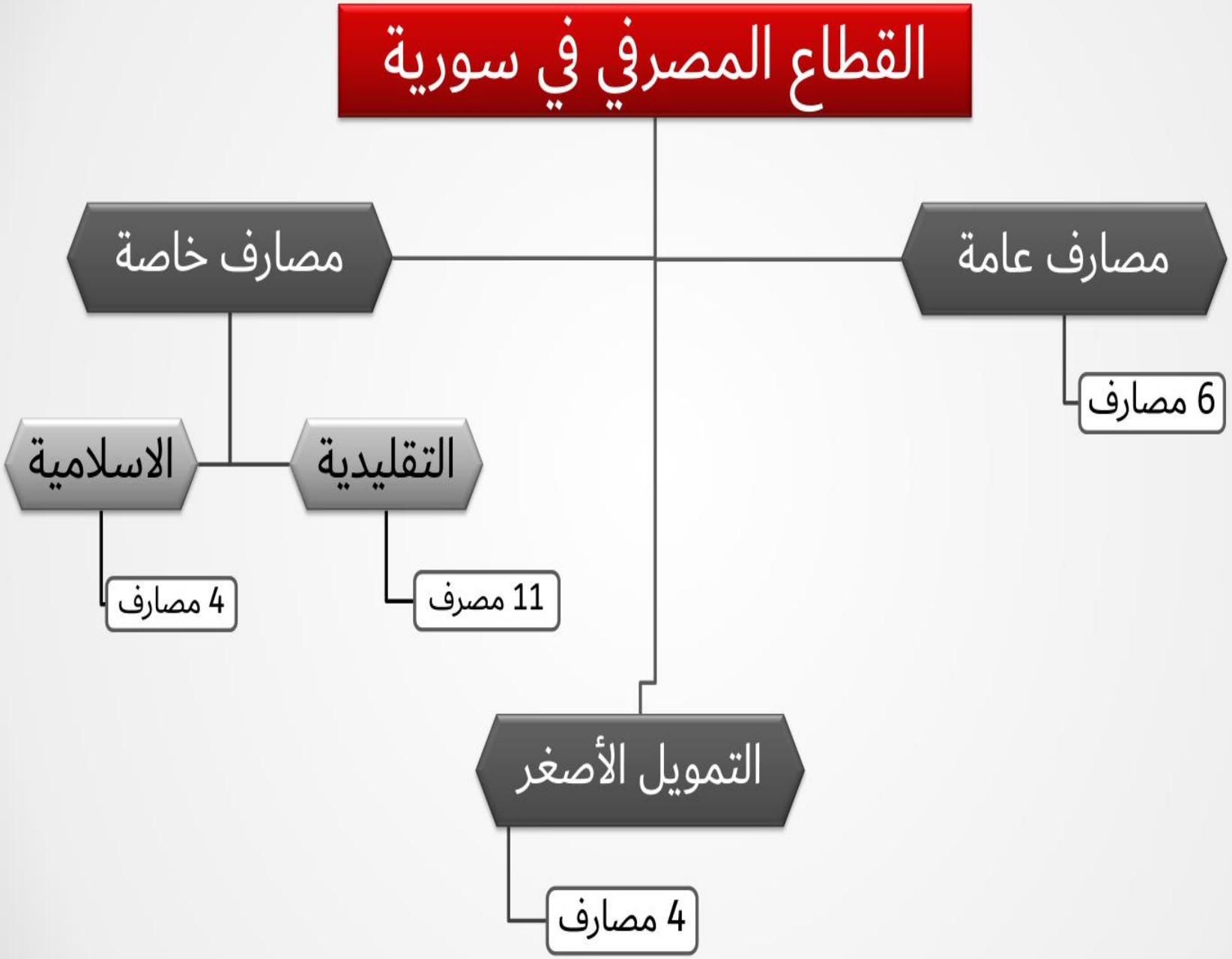
القطاع المصرفي في سورية
مصارف عامة
6 مصارف
مصارف خاصة
التقليدية
11 مصرف
الاسلامية
4 مصارف
التمويل الأصغر
4 مصارف

بنك الشام
CHAM BANK

بعض المؤشرات المالية عن
القطاع المصرفي السوري الخاص

إجمالي القطاع الخاص	2010	2024
مجموع الموجودات	13,006	3,859
حقوق الملكية	2,338	927
ودائع العملاء	10,433	1,680
المحفظة الائتمانية	5,379	787

المبالغ مقومة بمليون دولار أمريكي

بنك الشام
CHAM BANK

إجمالي بيانات القطاع الخاص

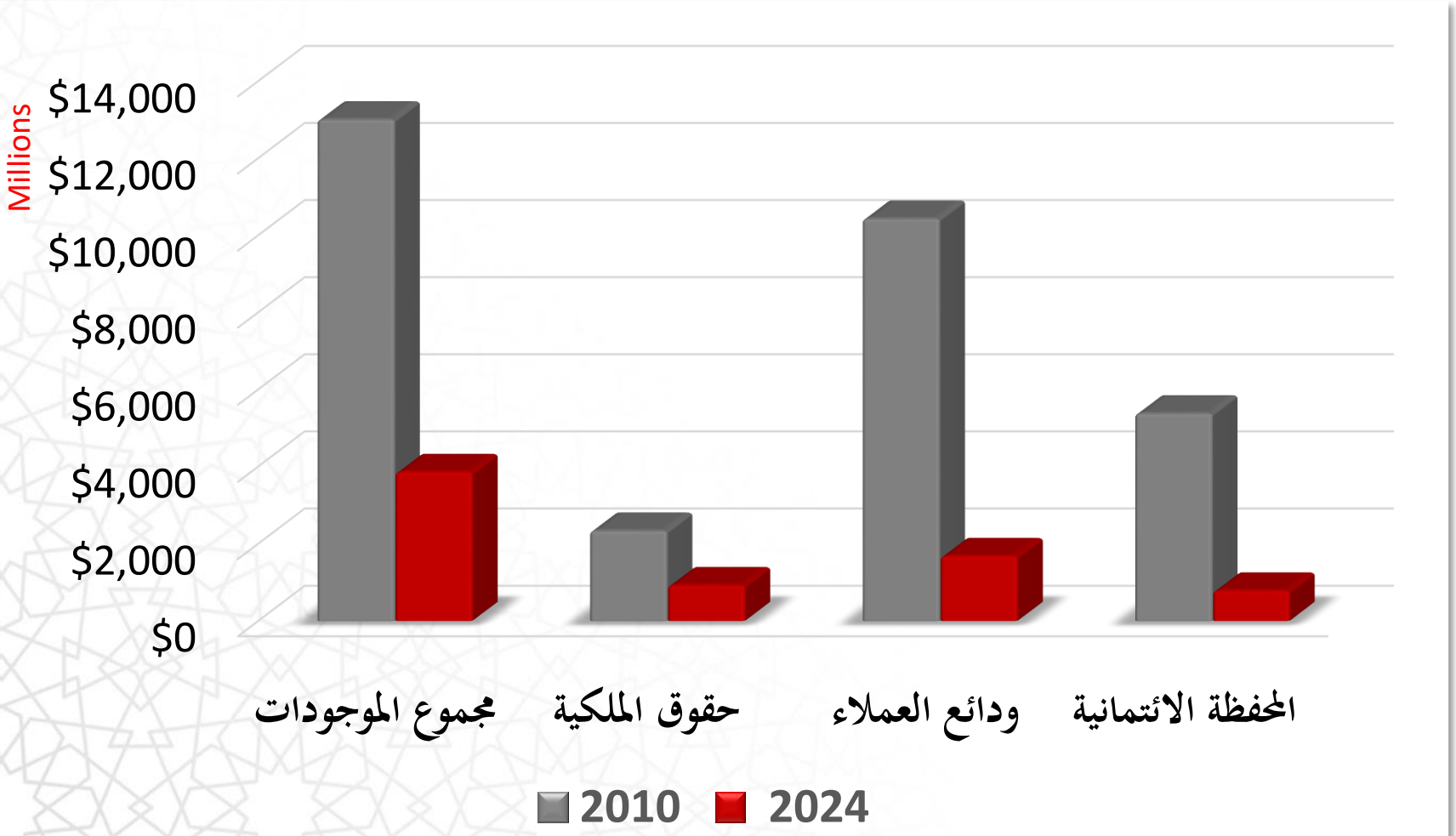

أهم محددات منح التمويل وفق بازل

1. نسبة كفاية رأس المال CAR

2. نسبة صافي التمويل المستقرNSFR

3. نسبة تغطية السيولة LCR

4. نسبة التسهيلات إلى الإيداعات LDR

أهم محددات منح التمويل وفق بازل

نسبة كفاية رأس المال CAR

الحجم الأقصى المتاح للتمويل في الرسملة الحالية NET Equity

12%	10,5%	8%	البيان/ CAR
1,041	1,041	1,041	قيمة الأموال الخاصة الصافية
787	787	787	حجم محافظ التمويل
2,246	2,567	3,369	الحجم الأقصى المتاح
1,459	**1,780**	**2,641**	**الزيادة الممكنة الفجوة الحالية**

المبالغ مقومة بمليون دولار أمريكي

سيناريو "1"

متطلبات زيادة رأس المال لتحقيق محفظة تمويل مستهدفة بقيمة تبلغ 25 مليار $

12%	10,5%	8%	البيان/ CAR
1,041	1,041	1,041	قيمة الأموال الخاصة الصافية
6,374	5,577	4,249	متطلبات رأس المال اللازم وفق نسب بازل
(5,333)	**(4,536)**	**(3,209)**	**فجوة رأس المال اللازم**

المبالغ مقومة بمليون دولار أمريكي

سيناريو"2"

متطلبات زيادة رأس المال لتحقيق محفظة تمويل مستهدفة بقيمة تبلغ 50 مليار $

البيان/ CAR	8%	10,5%	12%
قيمة الأموال الخاصة الصافية	1,041	1,041	1,041
متطلبات رأس المال اللازم وفق نسب بازل	8,498	11,154	12,747
فجوة رأس المال اللازم	**(7,458)**	**(10,113)**	**(11,707)**

المبالغ مقومة بمليون دولار أمريكي

بنك الشام
CHAM BANK

شكراً